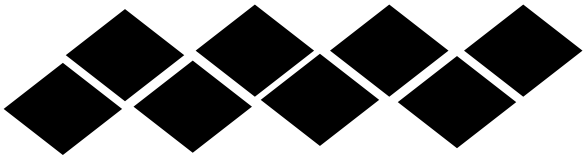

دور التمويل الإسلامي
في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

د.محمد ممدوح شحاته خليل

مدرس الفقه الإسلامي – كلية الآداب – جامعة المنيا

مجلة كليــة الآداب بقنـــــا ـ العـــدد (٤٤) ـ سنة ٢٠١٥م

دور التمويل الإسلامي
في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية

د.محمد ممدوح شحاته خليل*

المستخلص:

تعني الأزمة المالية الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية كالآلات والمعدات، وإما أصول مالية كحقوق ملكية رأس المال المادي أو للمخزون السلعي كالأسهم.

وقد ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها المدمرة، وعصفت بعالم الاقتصاد والمال، مخلفة ورائها تراجع في النمو الاقتصادي،وتزايد في معدلات إفلاس المؤسسات المالية، وارتفاع في معدلات البطالة، وتنامي مستويات الفقر.

وكان من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية التوسع النقدي المفرط واللامسؤول الذي نتج عنه مزيج من النشاطات التي يتصف بها النظام القائم على الفائدة، كآلية لتدوير الأموال من أصحاب المدخرات إلى المستثمرين.

ورغم تداعيات الأزمة المالية العالمية على العديد من المؤسسات المالية، وما أفرزته من نقص كبير على مستوى السيولة، إلا أن سوق التمويل الإسلامي قد عرفت نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، وهذا النمو سيزداد في السنوات القادمة؛ نتيجة الإقبال المتنامي على المؤسسات المالية الإسلامية كأداة تمويلية جديدة أثبتت حضورها في السوق العالمية، وقدرتها على حماية المستثمرين من أي مخاطر محتملة.

* مدرس الفقه الإسلامي – كلية الآداب – جامعة المنيا – جمهورية مصر العربية.

مقدمة:

انطلقت حركة التمويل الإسلامي في عام ١٩٦٣م؛ حيث بدأت تظهر – في بداية الأمر – كمفاهيم جديدة في السوق المالية، مثل مفهوم المشاركة المالية مع إمكانية الربح والخسارة، ومفهوم المرابحة وغيرها.

وسرعان ما تطورت إلى مؤسسات مالية قائمة تعمل وفق قوانين وقواعد الشريعة الإسلامية، وانتشرت هذه الصناعة وترسخت في العديد من البلدان مثل: دول الخليج، وماليزيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، وغيرها.

والتمويل الإسلامي عبارة عن تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر، يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وها نحن – من خلال هذا البحث – نقدم التمويل الإسلامي للعالم كله، لنطرحه كبديل للتمويل التقليدي الذي كان – وما يزال – المسبب الرئيس للأزمات المالية، وآخر هذه الأزمات الأزمة المالية العالمية الأخيرة – موضوع هذا البحث – .

ذلك لأن التمويل الإسلامي ذو رسالة عالمية، يقول الدكتور سامي بن إبراهيم السويلم: "والتمويل الإسلامي ليس للمسلمين فحسب، بل هو للعالم أجمع، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾(١)، وهذا يعني أن أمام الاقتصاديين الإسلاميين مسئولية كبيرة في إبلاغ هذه الرسالة للبشرية، والمساهمة الايجابية في تحقيق الرخاء والاستقرار للاقتصاد العالمي، وتتضاعف هذه المسئولية في ظل تزايد الشكوى من النظام المالي السائد، والمطالبة بالبحث عن حلول بديلة تحقق الأهداف المنشودة للتنمية الشاملة، وعدالة التوزيع، مع المحافظة على القيم الأخلاقية والموارد الطبيعية"(٢).

أهمية الموضوع والباعث على اختياره:

- **إن هذا الموضوع يكتب في وقت برزت فيه تداعيات الأزمة المالية العالمية، سواءٌ فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية بوجه خاص، أو فيما يتعلق بالمؤسسات**

---

(١) سورة الأنبياء: آية ١٠٧.

(٢) التحوط في التمويل الإسلامي:سامي بن إبراهيم السويلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ، ص١٦.

المالية الإسلامية والتقليدية[٣]بوجه عام، لاسيما أن التمويل الإسلامي يسهم – في الوقت الحالي – في ترجمة الفكر الاقتصادي إلى واقعٍ، ساعيًا – من وراء ذلك – إلى إبراز أن الإسلام دين ودولة، عبادات ومعاملات، مما ينعكس أثره على المعاملات وعلى المجتمع ككل[٤].

- **جِدّة الموضوع، وارتباطه بالتطور التقني المعاصر لدور التمويل الإسلامي، والإسهام في تقديم بعض الحلول الفاعلة لتداعي الأزمات الاقتصادية فنقص السُّيُولَة من جراء الأزمات المالية ربما يكون مميتًا، ليس فقط للبنوك ولكن للجهاز المصرفي ككل، وللاقتصاد القومي بوجه عام[٥].**
- **إثراء مجال التمويل الإسلامي بالبحوث والدراسات، «لاسيما وأن هذا المجال من المجالات الحديثة التي تتطلب الكثير من الدراسات والأبحاث التي تتعلق بدراسة وبحث المشاكل والصعوبات التي قد تواجه هذه البنوك؛ للعمل على وضع الحلول الكفيلة لعلاج هذه المشاكل مستهدفة تقوية وتدعيم نشاط هذه البنوك لخير الإسلام والمسلمين»[٦].**

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث، فقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك من خلال استقراء ميزات التمويل الإسلامي وانفراده بمجابهة الأزمات المالية المستفحلة.

---

(٣) المؤسسات المالية الإسلامية: تشمل جميع الشركات والمؤسسات الإسلامية التي تعمل في نطاق المال والاقتصاد، سواء كانت مصرفًا، أم شركة للاستثمار، أو التمويل، أو التأجير، أو التأمين، أو نحو ذلك.يُنظر: إدارة السُّيُولَة في المؤسسات المالية الإسلامية (دراسة فقهية اقتصادية):علي محيي الدين القرة داغي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر، ٢٠١٠م، ص٧.

(٤) الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية:عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤٢٥هـ، ص١٠٠.

(٥) أساسيات إدارة البنوك: سيد الهواري، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٩٧.

(٦) طبيعة نشاط البنوك الإسلامية وأثره على تخطيط وإدارة الموارد البشرية بها: محمد سمير كامل، مجلة الإدارة، القاهرة، المجلد السابع عشر، العدد(٣)، يناير، ١٩٨٥م، ص١٥.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث – من ضمن ما يهدف إليه – إلى:

- **طرح التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي الذي كان المسبب الرئيس للأزمات المالية.**
- **عرض لأدوار التمويل الإسلامي وميزاته في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية.**

ولتحقيق أهداف هذا البحث سوف نتناول أركان موضوعاته في المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفهوم التمويل الإسلامي ومبادئه.**
- **المبحث الثاني : مفهوم الأزمة المالية العالمية وأسبابها.**
- **المبحث الثالث: دور التمويل الإسلامي في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية.**

المبحث الأول

مفهوم التمويل الإسلامي ومبادئه ومصادره

أولا: مفهوم التمويل الإسلامي:

التمويل – بوجه عام – عبارة عن مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل، أو متوسط الأجل، أو طويل الأجل.

والتمويل وظيفة إدارية تهتم بتحديد الموارد المالية ورصد الأرقام المطلوبة للقيام بنشاط ما في المنشأة لتحقيق هدف محدد مسبقا، ومن منظور إسلامي هي الوظيفة التي تحدد الموارد المالية المتاحة ذات المصادر المشروعة ورصد المبالغ المطلوبة لتمويل نشاطات مباحة وتوضيح طريقة صرفها من أجل تحقيق أهداف محددة مسبقا تتمشى مع روح الإسلام ولا تتعارض معه.

أما التمويل الإسلامي فهو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد؛ لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل:عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم، أو القرض.

فالتمويل المباح أو الإسلامي عبارة عن تقديم ثروة نقدية أو عينية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ، ويتصرف فيها، لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية(٧).

ولم ينتشر التمويل الإسلامي في البلدان العربية والإسلامية فحسب، بل انتشر في البلدان الغربية، خارج نطاق العالم الإسلامي(٨).

والحاصل مما سبق أن هناك فروقًا شاسعة بين أسلوبي التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي؛ حيث يقوم الأول على تطوير الاقتصاد الحقيقي من خلال وضع هامش ربح يتفق مع القيمة المضافة أو النمو الحقيقي ، بينما يقوم الآخر على الفائدة الثابتة

---

(٧) مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي(تحليل فقهي واقتصادي):منذر قحف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ، ص١٢.

(٨) التمويل الإسلامي: رفيق يونس المصري، دار القلم، دمشق، ط١ ، ٢٠١٢م، ص٥.

بترحيل المديونيات، وتعزيز الاقتصاد الوهمي إلى أن تنفجر فقاعة الدين كل حين في أزمة اقتصادية جديدة(٩).

ومن مجموع ما سبق نرى أن التمويل الإسلامي يتلخص في قيام الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقًا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري بما يتماشى مع روح الإسلام ولا يتعارض معه.

ثانيًا:مبادئ التمويل الإسلامي:

يتمتع التمويل الإسلامي – كما يقول الدكتور معبد علي الجارحي – بسبع مزايا مهمة، وهي أنه يخص القطاع المالي خاصة، والاقتصاد عامة بمستوى أعلى من الكفاءة، والاستقرار، والأمان، والتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والتماسك، والقابلية للاستمرار، وهذه المميزات السبع للتمويل الإسلامي، يقابلها تحديات، أهمها: تعدد إجراءات تطبيق المنتجات المصرفية؛ حيث تبدو معقدة وغير ضرورية للمصرفيين ذوي الخلفية الربوية، كما تبدو ذات تكاليف أعلى من استخدام عقد القرض التقليدي(١٠).

وهذا الذي جعل المؤسسات المالية الإسلامية تستطيع أن تجذب أموالاً من المسلمين ذات قيمة كبيرة،كانت مكتنزة أو مستثمرة لدى التجار، وعجزت البنوك التقليدية عن اجتذابها، وهذا يدل على تعطش المسلمين إلى تمويل إسلامي أو اخلاقي يلبي تطلعاتهم (١١)،بعدما شقيت الشعوب الإسلامية تحت ضحية النظم الوضعية الربوية، ولكن عاجلها سنة الله التي لا تتبدل، ولا تتحول، ولا تجامل أحدًا من البشر أيا كان انتماؤه وهُويته، فكان هذا الضنك في المعيشة، وكان هذا الخوف الذي سيطر على المجتمع محليًا وعالميًا(١٢).

---

(٩) في المفاهيم: الاستثمار ، التمويل التقليدي ، التمويل الإسلامي: إبراهيم خليل عليان، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، بحث مقدم لمؤتمر بيت المقدس الخامس، ١٤٣٥هـ، ص٢٠.

(١٠) انظر:الفشل الشرعي والفشل المصرفي الإسلامي(نظرة اقتصادية تحليلية) :معبد علي الجارحي، بدون بيانات .

(١١) التمويل الإسلامي: ص٥.

(١٢) مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام: صلاح الصاوي، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٩٩٠م، ص٥.

إذن ظهرت البنوك الإسلامية كمؤسسات مالية تمثل التحرر الحقيقي من بقايا التبعية والخضوع للاقتصاد الاستعماري الغربي الذي فُرض على بلاد المسلمين[١٣]؛لتسهم في تحمل مسئولية ترجمة الفكر الاقتصادي إلى واقع؛ ساعيةً إلى إبراز أن الإسلام دين ودولة، عبادات ومعاملات، وبذلك ستقف البنوك الإسلامية موقفًا قويًا يدعم كافة قطاعات النشاط الاقتصادي الإسلامي [١٤].

ويظهر مما سبق أن هناك عدة مبادى للتمويل الإسلامي نسطرها فيما يأتي:

[١] حظر الربا:

الربا حرام بالإجماع، وكبيرة من كبائر الذنوب، دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، فالقرآن الكريم تحدث عن الربا في عدة مواضع، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [١٥]، وقول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [١٦]،وقال ﷻ: ﴿وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [١٧] ، وآخر ما ختم به التشريع قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ﴾ [١٨].

وقد ارتبطت بوادر الأزمة المالية بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٤ ، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، وتفاقمت الأزمة بحلول النصف

---

(١٣) راجع: التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها: محمد إبراهيم أبو شادي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م، ص٣٢، ودور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية: محمود الأنصاري، ندوة بنك فيصل الإسلامي المصري (البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، القاهرة، ٣ــ ٥ ديسمبر، ١٩٨٣م، ص١١.

(١٤) البنوك الإسلامية ودورها في المجتمع الإسلامي: مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، ذو الحجة، ١٤٠٠هـ ، العدد١٩٢، ص٢٧.

(١٥) سورة الروم: الآية(٣٩).

(١٦) سورة آل عمران: الآية (١٣٠)

(١٧) سورة البقرة :الآية (٢٧٥)

(١٨) سورة البقرة :الآية (٢٧٨/٢٧٩) .

الثاني من عام ٢٠٠٧ ،حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم(١٩).

أما في التمويل الإسلامي تتشارك المصارف مع عملائها الأرباح الناتجة عن الأنشطة، أما بالنسبة للمودعين فهم لا يحصلون على الفوائد على ودائعهم؛ لأنهم شركاء مع المصرف ويتقاسمون معه الأرباح والخسائر.

[٢] حظر الميسر والغرر:

الميسر هو ما يُعرف بالمضاربة أو المقامرة، والغرر يعني الخطر، وعدم اليقين، والمجازفة، ففي مجال التمويل الحديث، يمكن رؤية نشاطات الميسر والغرر في إطار المعاملات الاشتقاقية بمثابة العقود الآجلة والمستقبلية والخيارات في البيع على المكشوف، وفي التمويل الإسلامي تُحظر أغلبية العقود الاشتقاقية وتُعد باطلة بسبب عدم اليقين الموجود في تسليم الأصول في المستقبل.

وفي التمويل الإسلامي ينبغي على كلّ صفقة أن تُبرم بعيدًا عن الغموض والمخاطرة، ويجب أن يورد في عقد البيع وصفًا واضحًا للأصول التي يتمّ بيعها، مع سعر البيع والوقت اللازم لتسليم الأصول للمشتري.

[٣] مبدأ الاستثمار في الحلال:

يجب على المسلمين عدم الانخراط أو الحصول على أي ربح ناتج عن الأنشطة المحظورة بموجب الشريعة، وفي التمويل الإسلامي لا يجوز الاستثمار في شركات تمارس أنشطة محظورة كالقمار، والكحول، والأسلحة، والتبغ، ولحم الخنزير، والمواد الإباحية وغيرها من المحرمات؛إذن ما يميز التمويل الإسلامي من الناحية الواقعية أن المؤسسات المالية الإسلامية تمتنع أخلاقيًا وشرعيًا عن تمويل أي نشاط محرم(٢٠).

[٤] مبدأ دعم الأصول:

الأصول عبارة عن ممتلكات أي منشأة أو وحدة إنتاجية تسهم في إنتاج سلعة أو خدمة، وينبغي على كلّ معاملة مالية أن تكون مرتبطة بأصول محلّ العقد وأن تكون ملموسة وقابلة للتحديد، كالعقارات أو السلع.

---

(١٩) ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية:سامر مظهر قنطقجي، دار النهضة،سوريا،ط١ ،٢٠٠٨م، ص٣٢.

(٢٠) التمويل الإسلامي: ص٦.

[٥] مبدأ تقاسم المخاطر والأرباح:

يجب على الأطراف المشاركة في المعاملات المالية أن تتشارك كل من المخاطر والأرباح المرتبطة بهذه المعاملات، والحقيقة أنه لابد من إزالة المشتقات المالية ومعاملاتها، الخيالية في جوهرها والتي لا تضيف قيمة معتبرة إلى الاقتصاد؛ لتجنب أي فشل في تسديد الديون، الشيء الذي كان بمثابة السبب الرئيس في انهيار المؤسسات المالية الكبرى خلال الأزمة المالية الراهنة، ونتيجة لذلك فإنَّ غياب جميع هذه الشروط كان من بين الأسباب الرئيسة التي ساهمت في حدوث الأزمة المالية الراهنة، وهذا هو السبب الذي حدا بالعديد من الخبراء إلى الدعوة إلى تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي(٢١).

ومن العرض السابق تتلخص منتجات التمويل الإسلامي كبديل للمنتجات المصرفية التقليدية في عدة منتجات كالتالي:

- **المنتجات المبنيّة على البيع: المرابحة، بيع السلم، الاستصناع.**
- **المنتجات المبنية على الإيجار: الإجارة.**
- **المنتجات المبنية على مشاركة الربح: المضاربة، المشاركة.**
- **المنتجات المبنية على الرسوم: الوكالة ، الكفالة.**
- **الأدوات الداعمة لمنتجات المصرفية الإسلامية: الحوالة، الرهن، الوديعة، القرض.**

ثالثًا: مصادر التمويل في الاقتصاد الإسلامي :

تتنوع مصادر التمويل في الاقتصاد الإسلامي ما بين بنوك، وشركات تأمين، وأسواق مالية أو بورصات، لكن البنوك تظل هي الممول الأشهر والتي ستعتمد عليه دراستنا هذه.

والبنك الإسلامي مصطلح حديث، يعبر عن نظام مصرفي متطور، يجمع بين أسس العلم المصرفي وأحكام الشريعة الإسلامية، ويهدف إلى إزالة التعارض، وتحقيق التوافق بين الأسس العلمية والتشريعية السماوية(٢٢).

---

(٢١) تقارير المركز حول الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، منظمة المؤتمر الإسلامي، ، يونيو ٢٠٠٩م، ص١٠.

(٢٢) البنوك الإسلامية وأهم مشاكلها العملية: حنان إبراهيم النجار، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، السنة الثالثة، العدد الثالث، ١٩٨١م، ص٢.

وقد عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية بأنها: البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءً(٢٣).

إذن البنك الإسلامي مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل التعاليم الإسلامية، فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر؛ بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس مجرد الأكثر ربحا، والبنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي وإنما الإسهام في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية(٢٤).

وترتكز فلسفة البنوك الإسلامية على عدم التعامل بالفائدة أخذًا وإعطاءً، فهي تقوم بقبول الودائع المعروفة في البنوك التقليدية، دون استخدام سعر الفائدة كعامل تعويض للمودعين، وإنما تستبدلها بحصة من الربح، كما أنها تقوم بتوظيفها في مجالات الاستثمار التي تجيزها الشريعة الإسلامية(٢٥).

فالبنوك الإسلامية تقوم بمزاولة نشاطها على أساس من المبادئ والتشريعات الدينية محرمة في ذلك التعامل بالربا، معتمدة على المشاركة والمضاربة الإسلامية(٢٦).

وهكذا فإن البنوك الإسلامية مؤسسات مالية واستثمارية واجتماعية وتنموية ذات أهداف اجتماعية واقتصادية تحققها من خلال تعاملها مع الواقع وفق مبادئ وأسس

---

(٢٣) اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٧م، ص١٠.

(٢٤) انظر: إدارة البنوك: محمد سعيد سلطان وآخرون، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٩م، ص٥٣، والبنوك الإسلامية: شوقي إسماعيل شحاتة، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، ١٩٧٧م، ص٥، ومنهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد): أحمد النجار، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٩٥، والبنوك الإسلامية:محسن الخضيري، كتاب الحرية، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ص١٧.

(٢٥) إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر): فلاح حسن الحسيني، ومؤيد عبد الرحمن الدوري، دار وائل، عمان، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٩٧.

(٢٦) طبيعة نشاط البنوك الإسلامية وأثره على تخطيط وإدارة الموارد البشرية بها:ص١٥.

محددة ومقيدة شرعا عن طريق دخولها السوق بشكل مباشر وغير مباشر لتمارس أعمالها في النشاطات التجارية والإنتاجية والخدمية(٢٧).

والمصارف الإسلامية تقوم على أسس واضحة، وانطلقت من بواعث اقتصادية، واجتماعية، وعقدية، وأخلاقية، وتشريعية، وسياسية، ويتضح ذلك من خلال البواعث التالية(٢٨):

١. **حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع في جميع البلاد الإسلامية وحتى العالمية، في معاناة الأفراد المادية، وتكديس الثروة، وبما أن المصارف الإسلامية تقوم بتشجيع العمليات الصغيرة، والاستثمارات لنصرة الفقراء، وأصحاب الدخول المحدودة، فإن للقيم الإسلامية السائدة أثرها الكبير في ترسيخ هذا الهدف في المجتمع المسلم.**
٢. **التحرر من الربا ومحاربته، مع ما لهذا الباعث من أهمية بالغة في نشوء البنوك الإسلامية.**
٣. **إحياء الفقه، فقد أدى إنشاء المصارف إلى إتاحة الفرصة للرجوع إلى الفقه وخاصة فقه المعاملات المالية، والاجتهادات في المعاملات المصرفية المعاصرة، ولذلك كثرت البحوث، والفتاوى، والندوات، والمؤتمرات في مجال الاقتصاد الإسلامي بعامة، والمعاملات المصرفية بشكل خاص.**
٤. **تحقيق الأمان والاطمئنان للمسلم المدخر؛ فالمال شقيق الروح وكذا لأصحاب حقوق الملكية.**
٥. **للبنوك الإسلامية دور مهم في اقتصاد الدولة؛ لكونها جهازًا فعالًا يعمل بكفاءة، ويمكنه بذلك منافسة المؤسسات المصرفية والاستثمارية غير الإسلامية، ويُسهم في**

---

(٢٧) المصارف الإسلامية بين الاستجابة للضرورات الاقتصادية والاجتماعية وتحديات المستقبل: على محمد سعيد الراوي، مجلة الحكمة، بريطانيا، جمادي الثاني، ١٤٢٣هـ، العدد٢٥، ص٢٥٣.

(٢٨) يُنظر:الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية: محمود عبد الكريم إرشيد، دار النفائس، الأردن، ط٢، ٢٠٠٧م، ص١٨، والمصارف الإسلامية: محمد الزحيلي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ١٩٨، ص٤٩، والنظام المصرفي (خصائصه ومشكلاته): رفيق يونس المصري، مجلة دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٥هـ، ص٢١٣.

دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى جانب ما يحققه في تنمية التعاون والتكافل والإخاء بين أفراد المجتمع(٢٩).

ومن المتوقع حصول مزيد من التوسع في سوق الصيرفة الإسلامية؛ حيث يقدر عدد معتنقي الدين الإسلامي ما يربو على بليون شخص في جميع أنحاء العالم، بالرغم من ذلك لم تصل أي من المؤسسات المالية الإسلامية في حجمها عشر حجم أكبر البنوك التجارية التقليدية في العصر الحاضر(٣٠).

(٢٩) يُنظر: الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي: أميرة عبد اللطيف مشهور، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩١م، ص٣٦٧،وتطور النظام المصرفي الإسلامي: أسامة الطنطاوي، مجلة رابطة العالم الإسلامي، العدد ٣٦٥، السنة ٣٣، ١٩٩٥م، ص٢٧.

(٣٠) راجع: التواجد العالمي للبنوك الإسلامية(رسالة وأهداف وتحديات): حسن العالي، ندوة الصناعة المالية الإسلامية تحت رعاية: البنك الإسلامي للتنمية، مركز التنمية الإدارية بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٥ ــ ١٨ أكتوبر، ٢٠٠٠م.

المبحث الثاني

مفهوم الأزمة المالية العالمية وأسبابها

أولا:مفهوم الأزمة المالية العالمية:

تعرف الأزمات المالية على أنها عبارة عن اختلالات تحدث في التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك في بلد ما، أو مجموعة من البلدان.

إذن هي اضطراب أو تدهور حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، سواء كانت مادية أو مالية، أو حقوق ملكية للأصول المالية (المشتقات المالية) لدولة ما أو مجموعة من الدول.

أما الأزمة الاقتصادية العالمية – التي نحن بصددها– فهي أزمة مالية عالمية كبرى نتجت عن التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح العالمي في العام ٢٠٠٧م،واعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد العالمي الكبير عام(١٩٢٩م) (٣١).

وقد كان منبع حدوث الأزمة المالية الحادة هو الاستثمارات العقارية في القطاع المالي الأمريكي، وأدت إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة ليس فقط في الاقتصاد الأمريكي، وإنما في الاقتصاد العالمي ككل، ومن بين هذه الاختلالات: انتشار البطالة، وإفلاس المؤسسات الكبرى والبنوك، وحدوث ركود وانكماش في الاقتصاد العالمي.

ثانيًا:أسباب الأزمة المالية العالمية:

الأزمة المالية – حسب التقارير – لم تكن كارثة طبيعية بل نتيجة للمخاطر الكبيرة والمنتجات المالية المعقدة وتضارب مصالح لم يكشف عنها وفشل هيئات تقدير الائتمان وتأثيرات السوق المالية ، كما أن مجلس التحقيق عن الأزمة الذي شكل في الولايات المتحدة الامريكية عام (٢٠١١م) وجد بأن الأزمة المالية العالمية كان سببها الفشل الواسع في الاجراءات المالية؛ لكبح جماح التيار القوي للرهون الفاسدة، إضافة إلى ذلك فأن انهيار

---

(٣١)كانت هناك أزمة اقتصادية عالمية كبرى عام (١٩٢٩م)، وكانت هذه الأزمة أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين، وقد بدأت الأزمة بأمريكا، وكان تأثيرها مدمراً على كل الدول تقريباً الفقيرة منها والغنية، وقد انخفضت التجارة العالمية ما بين النصف والثلثين، كما أنخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح.

الحوكمة لدى الشركات وميلها المفرط لتحمل المخاطر الكبيرة،،وضعف الفهم الكافي للنظام المالي ، وتجاوز كل قواعد المحاسبة الاخلاقية على كل المستويات(٣٢).

إذن هناك مجموعة متشابكة ومعقدة من الأسباب التي حفزت حدوث الأزمة ويعود بعضها لأكثر من عقد الزمان، ويمكن ذكرها فيما يأتي(٣٣):

- **انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية: حيث قام البنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض مؤشر أسعار فائدة الإقراض بين البنوك لأكثر من عشر مرات خلال عام٢٠٠١م، وحده؛ مما أدى إلى زيادة مستويات الطلب على جميع أنواع القروض.**
- **تحول في الاستثمار والإنفاق لصالح القطاع العقاري والإسكاني: بسبب انخفاض أسعار الفائدة بمستويات كبيرة، وانفجار فقاعة أسعار قطاع التكنولوجيا، ونتيجة لتراجع العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات حصل تحول واضح في الاستثمارات الشخصية لصالح قطاع العقارات، مما أدى إلى ارتفاع طلب العائلات الأمريكية على العقارات وهو ما أدى كذلك إلى ارتفاع أسعار المنازل بنسب تجاوزت الـــ(١٠٠%)، وفي الحقيقة كان من الممكن أنَّ يظل موضوع انهيار سوق الإسكان في الولايات المتحدة كأزمة إسكان فقط في اقتصاد الولايات المتحدة؛ ولكن النسب العالية لاستخدام الدين والمشتقات المرتكزة على الرهن العقاري في السوق المالي العالمي دفعت بالأزمة إلى أسواق مالية أخرى خارج الولايات المتحدة مع قيود واسعة على السيولة (٣٤).**

---

(٣٢) المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية: مدحت كاظم القريشي، وميسون عبدالغني عبدالكريم، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثاني والثلاثون، ٢٠١٢م، ص٤٩.

(٣٣) انظر: الأزمة المالية العالمية(الجذور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة): عدلي قندح ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، بيروت ، العدد: ٣٣٥، أكتوبر ٢٠٠٨ص:٤١- ٤٥ ، والتمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية: بوفليح نبيل، و عبد الله الحرتسي حميد، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم الاقتصاد والإدارة، يومي ٦-٧ أبريل، ٢٠٠٩م، ص٩-١١.

(٣٤) تقارير المركز حول الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م:ص٤.

- **ارتفاع تكلفة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة مع مرور الوقت: بسبب ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي(٢٠٠٥/ ٢٠٠٦)،وقد ارتفعت أسعار الفائدة فتضاعفت مشكلة القروض العقارية، وأصبحت غير ممكنة الاحتمال لمعظم المقترضين من ذوي الدخول المتدنية وذوي المخاطر العالية، وبدأت تظهر حالات التخلف عن السداد وحالات الحجز على الرهون.**
- **ارتفاع حالات التخلف عن السداد وحالات الحجز على الرهونات العقارية : بدأت حالات التأخر عن السداد بالارتفاع منذ عام ٢٠٠١م لمختلف أنواع القروض العقارية دون تمييز حيث وصلت إلى نسبته(١٦% -٢٠ %)لكافة أنواع القروض باستثناء القروض ذات أسعار الفائدة الثابتة التي سجلت نسبة أقل من ١٢ % خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦م،وهو ما أدى إلى خسارة الشركات العقارية لأموالها، ونتج عنه ارتفاع حالات الحجز على الرهونات خلال عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.**
- **حدوث انفجار في فقاعة أسعار العقار: فمع ازدياد حالات التخلف عن السداد وصلت حالة انتعاش أسعار المنازل إلى نهايتها، وبدأت أسعار المنازل بالانخفاض السريع، ومما زاد الأمر أن انخفاض أسعار العقار تزامن مع انتعاش عمليات بناء المنازل الجديدة، فحصل فائض في العرض،كما أن انخفاض أسعار المنازل رفع من نسبة التخلف عن السداد، وزاد من خسائر الشركات المقرضة نتيجة عدم تغطية أسعار المنازل المحجوزة للقروض المقدمة للعائلات المتخلفة عن السداد .**
- **توريق الديون العقارية وبيعها في الأسواق المالية :عمدت الشركات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتراض من المؤسسات المالية لمنح قروض عقارية وذلك عن طريق أدوات الهندسة المالية حيث قامت ببيع القروض العقارية المرهونة بالعقار وغيرها من القروض المتعثرة على شكل سندات مرهونة بالعقار لبنوك استثمار ومؤسسات مالية أخرى محلية وأجنبية حيث بلغت نسبة القروض عالية المخاطر التي تحويلها إلى سندات وبيعها إلى مستثمرين في الأسواق المالية، ويهدف التوريق إلى تحويل قروض الدول والمشروعات إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كأداة مصرفية تؤمن السيولة وتوسع الائتمان(٣٥).**

(٣٥) ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية: ص٤٢.

- **قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا: نظرًا لأنها صادرة عن بنوك قوية، وبما أن الديون العقارية مرتفعة المخاطر قد تم شرائها من قبل بنوك كبيرة وقوية، وقد قامت وكالات التصنيف الائتماني بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا.**

ومن جملة ما سبق يمكن إرجاع الأزمة المالية – من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي – إلى الأسباب التالية:

- **أولاً: الربا الفاحش.**
- **ثانيًا: التوسع الهائل في جني الأرباح.**
- **ثالثًا: التوسع بالدين وبيع الديون العقارية وذلك من خلال تصكيكها (تجميعها وتحويلها إلى أوراق مالية).**
- **رابعًا: البيوع الوهمية (البيع بدون تقابض)؛ إذن تتمثل الأزمة المالية العالمية كما يراها العديد من الباحثين كونها تتعامل بالمشتقات المالية والمتمثلة بأسواق العقود المستقبلية والآجلة وأسواق الاختيار وعقود المبادلات من جهة والإفراط في عمليات التسهيلات المالية من جهة أخرى(٣٦).**

ولكن التمويل الإسلامي اقتصاد يقوم على الأخلاق في مبادئه ومعاملاته، ويطبقها بطريقة حقيقية لا وهمية، ولا يتعامل بالربا ولا الغرر، ويحارب الفساد بكل أنواعه وأشكاله(٣٧)؛مما يجعله حائط صد أمام الأزمات والكوارث الاقتصادية والمالية وهذا ما سنناقشه في المبحث الثالث.

---

(٣٦) دور المصارف الإسلامية في الحد من تداعيات الأزمة العالمية(دليل المصارف الإسلامية الأردنية):حسني خريوش، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الكويت، ١٥-١٦ ديسمبر، ٢٠١٠م، ص٢.

(٣٧) الأزمة الاقتصادية العالمية في ضوء الشريعة الإسلامية(الوقف الخيري أنموزجًا):عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠١٠م، ص٣.

المبحث الثالث

دور التمويل الإسلامي

في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية.

أولا: دور التمويل الإسلامي في علاج تشوهات الأزمة المالية العالمية:

أثبتت الأزمة المالية العالمية الراهنة فشل الهيكل المالي العالمي المعمول به،والذي يعتمد في الأساس على النظام المصرفي التقليدي بوصفه عاملاً رئيسًا، وأثبت النظام المالي العالمي عدم أهليته للتعامل مع البنية المعقدة لآلية الصيرفة التقليدية، التي أدت مع مجازفتها المفرطة إلى أزمة العقارات السكنية الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبدورها إلى أزمة الائتمان التي تطورت في شكل الأزمة العالمية الراهنة، ولهذا السبب تحولت الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى أزمة ثقة في النظام المالي العالمي الحالي (٣٨).

فقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الراهنة الأهمية العظمى للمنظومة الأخلاقية داخل النظام الاقتصادي، والضرورة الحتمية لتعزيز القيم في المعاملات التجارية للسلامة من انهيار المؤسسات المالية،وإفلاس الشركات والبطالة والركود الاقتصادي ، ولأن التشريعات البشرية تفتقر إلى الباعث الديني الذي هو بمثابة الرقيب على تجاوزات الفرد، فإنه لا بد من الاسترشاد بمنهج سماوي وتشريعات إلهية تضبط سلوكيات الأفراد في سوق المال والاقتصاد، وأن العالم الآن بأمس الحاجة لتعريفه بقيم التمويل الإسلامي المتمثلة في الصدق والعدل والتيسير والوفاء بالوعود (٣٩).

كما أن تطبيق نظام التمويل الإسلامي يسمح بتحقيق التوازن وربط التدفقات المالية بالتدفقات الحقيقية في الاقتصاد المعاصر، مما يمنع حدوث تضخمات في التدفقات المالية التي تعد السبب الرئيس لمختلف الأزمات المالية(٤٠).

فأهم مرتكزات التمويل الإسلامي تحريمه للممنوعات الثلاثة الرئيسة في النشاط الاقتصادي، وهي الفائدة(الربا) والقمار، والجهالة كما في التفصيل التالي(٤١):

---

(٣٨) تقارير المركز حول الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م:ص١.

(٣٩) انظر: دور القيم الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للندوة الافتتاحية للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المعاملات المالية الإسلامية(إسرا)، كوالا لمبور ، ماليزيا ، ٢٦ رجب ١٤٣٢هـ.

(٤٠) انظر: التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية:ص٢٠.

(٤١) انظر: التمويل الإسلامي في سياق الاقتصاد الغربي:يوسف خليفة اليوسف، محاضرة ألقيت في المكتبة العامة لمدينة آن أربر الأمريكية في ولاية ميتشغن بتاريخ ٢٠١٠/٣/٤ .

أولاً:الربا:

نص قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة على أن سعر الفائدة التي تتعامل به المصارف التجارية المعاصرة هو الربا المحرم شرعا(٤٢)،فتحريم الفائدة كآلية لتدوير الأموال من أصحاب المدخرات إلى المستثمرين عن طريق المصارف يعني باختصار أن النقود في الإسلام لايمكن أن تتحول إلى سلعة تباع وتشترى وإنما هي وسيلة لتسهيل النشاط الاقتصادي الحقيقي، وبالتالي فلابد أن تتحرك النقود مع حركة السلع والخدمات.

يقول ابن القيم: " فإن الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي به يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً، لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات ... وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة " (٤٣)،ويقول الإمام الغزالي:"من نعمة الله تعالى خلق الدراهم والدنانير وبهما قوام الدنيا، وهما حجران لا منفعة في أعيانها، ولكن يضطر الخلق إليهما، من حيث إن كل إنسان محتاج إلى أعيان كثيرة، في مطعمه، وملبسه، وسائر حاجاته .. فلا بد بينهما من معاوضة، ولابد في مقدار العوض من تقدير" (٤٤).

لذلك فإن البديل الإسلامي للفائدة هو مبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛ حيث إن عائد أصحاب المدخرات لايتحقق إلا بعد أن تستثمر مدخراته في المشروعات الاستثمارية، فإذا تحققت أرباح فانها توزع بنسبة متفق عليها مسبقًا بين المدخرين والمستثمرين بواسطة المصرف.

ثانيًا: الغرر الكثير:

الغرر من النوع الثاني من النشاطات التي يحرمها الإسلام؛ لأنها تؤدي إلى نزاعات وإلى ارتفاع تكاليف النشاط الاقتصادي أو الى توسع نقدي لايرافقه نشاط اقتصادي فعلي، وأغلب عقود المشتقات تتصف بنوع أو آخر من أنواع الغرر.

---

(٤٢) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن الفائدة المصرفية في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة ١٠-١٦ ربيع الثاني ١٤٠٦هـ.

(٤٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن القيم الجوزية(ت ٧٥١هـ)، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٨م، ٢/ ١٧٥ .

(٤٤) إحياء علوم الدين: أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)،دار الشعب، القاهرة، ٢٢١٩/١٢ .

وبالتالي فإن منع هذه العقود أو تقليلها – إلى حد كبير – سيساعد على تجفيف منابع التوسع النقدي الذي يعاني منه الاقتصاد الحديث، وهذا سيؤدي بدوره إلى تقليص حجم الاقتصاد النقدي ليكون متزناً مع الاقتصاد الفعلي(٤٥).

ثالثًا: القمار أو الميسر:

إضافة إلى تحريمه للربا والغرر الفاحش فإن الإسلام يحرم القمار أو الميسر لما فيه من كوارث اجتماعية وتكاليف اقتصادية، وعلى الرغم من أن دراسات الجدوى الاقتصادية المعاصرة تعتبر الانفاق على أي مشروع تكون تكاليفه أكبر عوائده نوع من التبذير والهدر إلا أن المجتمعات المعاصرة أخفقت في تطبيق هذا المنطق على القمار بأشكاله، ومنها ما يحصل في أسواق المال من مراهنات، وهذه المراهنات هي نفسها التي لم تؤدي فقط إلى تزايد وتيرة الأزمات المالية وإنما عملت على تعميقها إلى حد كبير.

ومن العرض السابق نرى أن حل مشكلة الأزمات المالية لا بد أن يكون عبر منظور عقدي، يبنى عليه نظام اقتصادي، بمعنى أنه لا بد من وجود منهج إيماني قويم يوجه الإجراءات والتقنيات المستخدمة في حل المشكلة الاقتصادية، عبر منظومة أخلاقية تساهم في منع الأزمات في المصارف والأسواق المالية عبر اجتناب الخطر الأخلاقي، وتجنب مساوئ عدم الإفصاح والشفافية التي هي من أهم عوامل التعثر المالي وتؤدي إلى هدر الفوائض المالية، وتوجيهها إلى استثمارات خاسرة .

والتمويل الإسلامي المستمد من قواعد الشريعة الإسلامية والمنضبط بضوابطها يؤكد على أهمية الصدق، وبيان المعلومات المتعلقة بالمنتج، وعدم كتمان ما من شأنه التأثير سلباً أو إيجاباً في أي تعاقد مالي، وبذلك يحذر سلفاً من ينوي التغرير بمن يتعامل معه، وبذا يتحقق في ظل النظام المالي الإسلامي العدل والمناخ الاستثماري المستقر والمتوازن(٤٦).

---

(٤٥) التمويل الإسلامي في سياق الاقتصاد الغربي:يوسف خليفة اليوسف، محاضرة ألقيت في المكتبة العامة لمدينة آن أربر الأمريكية في ولاية ميتشغن بتاريخ ٢٠١٠/٣/٤ .

(٤٦) انظر: دور القيم الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للندوة الافتتاحية للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المعاملات المالية الإسلامية(إسرا)، كوالا لمبور ، ماليزيا ، ٢٦ رجب ١٤٣٢هـ.

كما أن تعاليم الشريعة الإسلامية التي تحض على التراحم والتعاون لها بالغ الأثر في الخروج من أزمات التعثر المالي، وتشجع تلك القيم الرفيعة على حل مشاكل الإفلاس، والركود الاقتصادي عبر صيغ التضامن والتكافل، وتتميز هذه الشريعة الإسلامية بأنها تتعامل مع الأزمات المالية ببرنامجين :

- **البرنامج الأول: عبر برنامج استباقي، يحاول تفادي الأزمة باجتناب مسبباتها، عبر الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات، والمتمثلة في اجتناب الغرر والميسر وكل المخالفات الشرعية.**
- **البرنامج الأخير: عبر برنامج علاجي يسعى إلى رفع الأضرار، والأخذ بيد المنكوبين حتى يعودوا منتجين وفاعلين على الطريق الصحيح مرة أخرى [٤٧].**

ثانيًا: دور التمويل الإسلامي في معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية:

لقد جاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما نجم عنها من تداعيات خطيرة على النظام المالي العالمي، وتأثرت العديد من المؤسسات المالية في المنطقة بهذه الأزمة لتؤكد مجددًا سلامة المبادئ التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية، وخاصة الصيرفة الإسلامية، كونها تمتلك العديد من المقومات التي تحقق لها الأمن والأمان، وتقليل المخاطر مثل: الأمانة، والمصداقية، والشفافية، والتيسير، والتعاون، والتكامل، والتضامن، وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية التي تقوم على الكذب، والمقامرة، والتدليس، والجهالة، والاحتكار، والاستغلال، والجشع، والظلم[٤٨].

والسبب الرئيس لمختلف الأزمات المالية التي يشهدها النظام المالي العالمي إنما يكمن في تبنيه لنظام تمويل كلاسيكي، يعتمد على سعر الفائدة والمضاربة،كأسلوبين أساسين في مختلف المعاملات المالية من أجل تحقيق أقصى الأرباح، ودون بذل مجهود حقيقي مقابل هذه الأرباح.

---

(٤٧) انظر: دور القيم الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، بجث مقدم للندوة الافتتاحية للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المعاملات المالية الإسلامية(إسرا)، كوالا لمبور ، ماليزيا ، ٢٦ رجب ١٤٣٢هـ.

(٤٨) دور الصيرفة الإسلامية والسوق المالية الإسلامية في الحد من أثـر تدويل الخطر المالي على الأنظمة المالية العربية: لحول عبد القادر، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية يومي ٢٣ و٢٤ فيبراير ٢٠١١م، ص٢.

وقد تمثلت الإجراءات المتبعة من الدول المتقدمة للحد من تداعيات الأزمة الحالية في مرحلتين[٤٩]:

- المرحلة الأولى: تم فيها تنفيذ إجراءات تمثلت في تدخل السلطات النقدية والحكومية في السوق المالي منذ بداية الأزمة، عن طريق ضخ سيولة نقدية كبيرة في السوق، من خلال عمليات شراء وتأميم أصول المؤسسات المالية المتعثرة، مع العلم أن هذه الإجراءات هدفت أساسًا إلى الحفاظ على استقرار السوق المالي، ومنع تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية تؤدي إلى الركود الاقتصادي، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق، وحدث ركود اقتصادي نتج عنه ارتفاع مستويات البطالة في هذه الدول.
- المرحلة الثانية : بعد تحول الأزمة المالية إلى أزمة حقيقية شرعت معظم الدول المتقدمة مع بداية سنة٢٠٠٩م في تبني وتنفيذ سياسات اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض مستويات البطالة، عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري.

وهذه الإجراءات – وبالرغم من أنها قد تؤدي إلى الحد من تداعيات الأزمة – إلا أن أثرها يبقى مؤقتًا وغير مستدام؛ لأنها لم تعالج العامل الرئيس المسبب لمثل هذه الأزمات، والمتمثل في الاختلالات التي يعاني منها نظام التمويل الكلاسيكي المبني على المعاملات الربوية، وعلى المضاربة غير المشروعة.

ومن هذا المنطلق فإن نظام التمويل الإسلامي يعد النظام البديل القادر على معالجة اختلالات نظام التمويل الكلاسيكي، من خلال تحريمه للمعاملات الربوية، والمضاربة غير المشروعة، وتبنيه لأساليب تمويل مرنة، تؤدي إلى تحقيق أرباح، في إطار ضوابط موضوعية، تراعي ظروف مختلف الجهات، كما أن المبدأ الأساسي المتعمد في هذا النظام هو مبدأ المشاركة في تحمل مختلف المخاطر، وبالتالي المشاركة في تقاسم الأرباح والخسائر[٥٠].

(٤٩) انظر: التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية: ص١٩.

(٥٠) انظر: التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية: ص٢٠.

فالنظام الرأسمالي جعل الإنسان مرتبطًا بالمال بعقله، وبطنه، بل جعل المادة والمال دينًا، وأصبح المال كل شئ، ولم يبق من الأخلاق الإنسانية أي أثر(٥١).

وهذا ما يميز هذا الاقتصاد عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى أنه لا يفصل بين الاقتصاد والأخلاق، ولا بين العلم والأخلاق، ولا بين السياسة والأخلاق، ولا بين الحرب والأخلاق، فالأخلاق لحمة الحياة الإسلامية وسداها... ولهذا فإن هذا الاقتصاد لا يقبل – بحال من الأحوال – ما قبلته أوروبا من الفصال النكد والمشئوم بين الدين والدنيا، وما نادت به الرأسمالية وغيرها من الانفصال بين الاقتصاد والأخلاق(٥٢).

ثالثًا: الصيحات المنادية بتطبيق التمويل الإسلامي بعد الأزمة المالية العالمية:

ينفرد الاقتصاد الإسلامي من بين المناهج الفكرية الاقتصادية باعتباره القيم الاخلاقية كالصدق، والنزاهة، والتسامح، والعدل مبادئ أساسية تحض عليها العقيدة الإسلامية، وأنها عبادات تندرج تحت التكاليف الشرعية التي يثاب العبد ويعاقب عليها من قبل الله تعالى.

وفي الأزمة المالية العالمية الأخيرة ظهر الأثر الكبير لغياب الصدق والنزاهة الأخلاقية مما تسبب في انهيار مؤسسات مالية كبرى، نتيجة ممارسات اتسمت بالغش، وإخفاء معلومات لها أثرها في تقييم المركز المالي، واتخاذ القرار الاستثماري، فأسباب الأزمة المالية العالمية كانت في الأساس بسبب سلوكيات سلبية، تتمثل في تعاظم الجشع، والرغبة في التربح عبر تعاملات مالية، مارس فيها أكثر من طرف الغش، والتغرير، والكذب الذي أدى إلى كارثة مالية كبرى وأزمة اقتصادية عالمية (٥٣).

ولما كانت البنوك الإسلامية تعمل ضمن قواعد وضوابط الأمن، والاستقرار، وتقليل المخاطر من حيث قيامها على مجموعة من الأنظمة المتمثلة في القيم،والأخلاق، والأمانة، والمصداقية، والشفافية، والتيسير، والتعاون، والتكامل، والتضامن من جهة، وكونها تعمل

---

(٥١) انظر:المبادئ الأخلاقية في التعامل المالي في أوروبا:مصطفى ملا أوغلو،بحث مقدم للدورة الثامنة عشرة للمجلس،يوليو ٢٠٠٨م.

(٥٢) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي: يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة،القاهرة،ط١، ١٩٩٥م،ص٥٧.

(٥٣) دور القيم الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للندوة الافتتاحية للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المعاملات المالية الإسلامية(إسرا)، كوالا لمبور ، ماليزيا ، ٢٦ رجب ١٤٣٢هـ.

ضمن نظام إسلامي خال من الربا، والكذب، والمقامرة، والتدليس، والاحتكار، والاستغلال، والجشع، والظلم، وأكل أموال الناس بالباطل ، إضافة إلى كون النظام الإسلامي يقوم على منع بيع السلع قبل أن يحوزها المشتري، فحرم بيع ما لا يملك الإنسان، وحرم تداول الأوراق المالية، والسندات والأسهم الناتجة عن العقود الباطلة، وحرم وسائل النصب، والاحتيال التي تبيحه الرأسمالية بدعوى حرية الملكية، والاستفادة من خبرات الأفراد والمؤسسات والشركات الخاصة في العمل والإدارة للموارد العامة: كالبترول، والمعادن، والطاقة، والكهرباء، وجعل الدولة تتولى كل هذا وفق الأحكام الشرعية(٥٤).

إن كل ما ورد من أمثلة كان دافعًا لكثير من الاقتصاديين العالميين والمفكرين والمحللين للتفكير في أسباب هذه المشكلة، وكيفية حلولها من أجل تجنب تكرارها مرات ومرات أخر، وقد جربت كثير من البلدان الطرق التقليدية في معالجة المشاكل والأزمات المالية، إلا أن هذه المحاولات كانت تبوء بالفشل الذريع في كل مرة.

وفي السطور التالية يوضح خالد حسن زبدة مجموعة من الاستشهاد والأمثلة التي تدل على اقتناع كثير من الجهات في أميركا، وأوروبا من ذوي أصحاب القرار، والجامعات العريقة، وإداراتٍ لكبرى البنوك العالمية، وحتى الفاتيكان على إمكانية أن يكون التمويل الإسلامي هو الحل لمشاكل الغرب الاقتصادية، وتؤكد اعتقادهم وإيمانهم بأن التمويل الإسلامي ربما يكون هو الحل لمشاكلهم الاقتصادية على الأقل، ومنها(٥٥):

- **<u>أولاً</u>: قيام جامعة دوفين (Université Paris-Dauphine)في باريس باستحداث قسمٍ لدراسات الماجستير في نظام التمويل الإسلامي؛ حيث يتضمن هذا البرنامج تدريس فقه المعاملات؛ إيمانًا منها بأهمية هذا الموضوع، وعدم إمكانية استمرار تجاهله، حيث اعتمدت هذه الشهادة من ثلاثة مجالس علمية في فرنسا للحصول على الترخيص، وقد قامت أيضا بورصة باريس باحتضان هذا البرنامج، وعملت من أجله الندوات التثقيفية اللازمة للتعريف بأهميته.**

(٥٤) دور المصارف الإسلامية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية(دليل المصارف الإسلامية الأردنية): ص١٢.

(٥٥) هل التمويل الإسلامي حل لمشاكل الأزمات المالية العالمية المتكررة: خالد حسن زبدة، ملحق جريدة القدس الاقتصادي، العدد رقم(١٦)، أيار ٢٠١٤م.

- **ثانيًا: قرار الحكومة البريطانية البدء بإصدار سندات إسلامية، وهي أول سندات إسلامية تصدر خارج العالم الإسلامي في العالم، حيث قال رئيس الوزراء البريطاني (ديفيد كاميرون) إن حكومته تتطلع إلى إصدار أول صكوك سيادية إسلامية خارج العالم الإسلامي بقيمة ٢٠٠ مليون جنية إسترليني، وتعديل القوانين لتسهيل الصيرفة والتمويل المنسجمين مع مبادئ الشريعة الإسلامية.**
- **ثالثًا: قرار كثير من البنوك البريطانية استحداث خدمات مصرفية إسلامية في بريطانيا ليس من قبل المسلمين المقيمين هناك بل من نسبة كبيرة من البريطانيين غير المسلمين الذين يؤمنون بعدالة نظام التمويل الإسلامي، مما حدا بالحكومة البريطانية على الموافقة على تراخيص المؤسسات المالية الإسلامية، وقامت أيضا بإعطاء التراخيص المطلوبة للبنوك البريطانية لاستحداث خدمات مالية على الطريقة الإسلامية.**
- **رابعًا: في تقرير آخر لمحطة الجزيرة يظهر اهتمامًا وطلبًا متزايدًا على الخدمات المالية في البنوك الأميركية، ولكن بالطريقة الإسلامية بسبب أن تمويل أصحاب العقارات بالطريقة الإسلامية يحمي المدينين من مصادرة عقاراتهم في حال عجزهم عن سداد الدفعات الشهرية، حيث حققت المؤسسات المالية التي تتعامل بنظام التمويل الإسلامي نموا قدره ١٥% على مستوى العالم.**
- **خامسًا: ذكرت الصحيفة الرسمية للفاتيكان (أوسيرفاتور رومانو) في مقال لها تحث فيه المصارف الأوروبية على الاستفادة من خصائص النظام المالي الإسلامي، حيث دعا بابا الفاتيكان(بنديكت السادس عشر) البنوك الغربية إلى تطبيق المبادئ المالية الإسلامية، والنظر بتمعن في أسسها، من أجل العمل على استعادة عملائها في خضم الأزمة العالمية.**
- **سادسًا: في تقرير للتلفزيون الألماني أظهر فيه دراسة للخبيرة الاقتصادية (لوريتا نابليوني) قالت وهي تقف مقابل بنك بريطاني مشرف على الإفلاس: إنه كان بالإمكان تجنب هذا الإفلاس لو أن البنك التزم بمعايير أخلاقية وبمبادئ الشريعة الإسلامية في أعماله المالية، حيث قامت بمقارنة النظام المالي الغربي بالنظام المالي الإسلامي، وتوصلت إلى أن النظام المالي الإسلامي خسائره محدودة جدًا؛ لأن الشريعة تحرم الربا وتحرم المساهمة في البنوك التقليدية وشركات التأمين؛ وتسمح فقط بالاستثمار**

المباشر الذي يقوم على تحمل المخاطر من جميع الأطراف وليس من المدين فقط على عكس ما هو موجود في الاقتصاد الغربي، وإن جميع المعاملات في النظام الإسلامي تفحص وتدقق من قبل لجنة شرعية مختصة حيث يمكن القول إن هناك رقابة أخلاقية على المنتجات.

- سابعًا: أقرّ البرلمان الحكومي الياباني في طوكيو قانونًا يمنح البنوك اليابانية تراخيص لافتتاح فروع للتمويل الإسلامي بعد انهيار الأنظمة المالية القائمة على تعاملات ربوية، إذ فشلت البنوك اليابانية في محاولة علاج الأزمات المالية بالطرق التقليدية المعروفة للجميع.
- ثامنًا: دعا المحلل الاقتصادي (بوفيس فانسن) رئيس تحرير مجلة (تشالنجر) كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فيما يتعلق في المجال الاقتصادي كحل أوحد للتخلص من براثن النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية التي تخيم على العالم .
- تاسعًا: قال مدير صندوق (بيرش اسيتس) لإدارة الأصول ومؤلف كتاب (الانهيار الأخير) مطلع العام ٢٠٠٧، إن التمويل الإسلامي يمكنه إعادة الانضباط إلى النظام المالي في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة، وإن كثيرًا من المستثمرين ينجذبون إلى الاستثمارات المطابقة للشريعة الإسلامية، وإنه من الناحية المصرفية لا يمكن للبنوك الإسلامية أن تقرض سوى ما لديها من ودائع، وهو ما يتفادى تخليق الائتمان بكل أثاره السلبية في الأزمة الأخيرة نتيجة الإفراط في عملية الإقراض من قبل البنوك التقليدية.
- عاشرًا: أعلن الخبير الاقتصادي البلجيكي وأستاذ التسويق (لوران مارلي)لوكالة الأنباء الكويتية(كونا) أنه في ديسمبر ٢٠١٠ قام بإطلاق مشروع مكون من شبكة عالمية من محامين مختصين في التمويل الإسلامي؛ لتقديم المشورة في الدول الغربية، وأن المال اليوم في أيدي مستثمري التمويل الإسلامي.

ومن مجموع ما تقدم فقد أصبح جليًا للقاصي والداني أن هناك إجماعًا من جميع الأطراف سواء من اقتصاديين وأكاديميين وحكومات على ضرورة تغيير أسلوب تعاملاتهم المالية اليومية التقليدي المبنية على الربا والتوسع المفرط في الإقراض والمغالاة في المخاطر إلى أسلوب جديد يضع القيود على هذه الممارسات التي أدت إلى الانهيارات

المتعاقبة في اقتصاديات العالم الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات الفقر في العالم، وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار حالة الركود في أسواق العالم أجمع(٥٦).

وبعد مواجهتها لمخاطر الأزمة المالية العالمية، تقوم الان العديد من البنوك في شتى أنحاء العالم بتأسيس وحدات للتمويل الإسلامي بها، جاذبة بذلك صناعة صاعدة تقدر بمبلغ يتراوح بين من ٧٠٠ بليون دولار(٥٧).

وهكذا فقد عالج النظام الاقتصادي الإسلامي كل اضطراب وأزمة في الاقتصاد تسبب شقاء الإنسان، فهو نظام فرضه رب العالمين الذي يعلم ما يصلح لمخلوقاته(٥٨).

وتحت هذه الظروف يتضح أنْ قوة الاقتصاد الإسلامي تستند على أنَّ الأدوات المالية المتماشية مع الشريعة الإسلامية مبنية على الاقتصاد الحقيقي وليس على التنظير والخيال والممارسات الخاطئة(٥٩).

ونخلص مما سبق إلى القول بأن النظام الاقتصادي المعاصر يمكنه أن يقلل من احتمالات حدوث الأزمات المالية، وبالتالي يقلل من تكاليفها لو أنه اتجه إلى صيغ التمويل بالمشاركة بديلاً عن الفائدة وهي كثيرة ومتجددة ، وقيد المعاملات المالية التي تتصف بالغرر الفاحش والقمار، ولاشك أن النتائج الايجابية لهذا العلاج تكون أعمق إذا تمت في إطار المنظومة العقائدية والأخلاقية الإسلامية التي تجمع بين الدنيا والآخرة، وتهذب غرائز الإنسان، وتحميه من كل صور الإفراط والتفريط في استخدام موارد هذا الكون التي ليس فيها قصور، وإنما الخلل هو في تعامل الإنسان مع هذه الموارد (٦٠)، مصداقًا لقوله تعالى :﴿ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾(٦١).

---

(٥٦) هل التمويل الإسلامي حل لمشاكل الأزمات المالية العالمية المتكررة: خالد حسن زبدة، ملحق جريدة القدس الاقتصادي، العدد رقم(١٦)، أيار ٢٠١٤م.

(٥٧) تقارير المركز حول الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م:ص١٠.

(٥٨) دور المصارف الإسلامية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية(دليل المصارف الإسلامية الأردنية): ص١٢، ١٣.

(٥٩) تقارير المركز حول الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م:ص٩.

(٦٠) انظر: التمويل الإسلامي في سياق الاقتصاد الغربي: يوسف خليفة اليوسف، محاضرة ألقيت في المكتبة العامة لمدينة آن أربر الأمريكية في ولاية ميتشغن بتاريخ ٢٠١٠/٣/٤ .

(٦١) سورة إبراهيم:آية٣٤.

ومن مجموع ما سبق فإنه حان الوقت ــ وبصورة لا نظير لها ــ لإظهار النظام الاقتصادي الإسلامي بصورته الشاملة المتضمنة الالتزام بالمنهج الرباني، والسلوك الأخلاقي، والتكامل البنائي من خلال إبراز هذا المجال، وتوضيح توافقه مع العقل والفطرة والسنن الجارية بما يتوافق مع مصالح الدين والدنيا.

***

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

- **رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية على العديد من المؤسسات المالية العالمية، إلا أن سوق التمويل الإسلامي عرفت نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة؛ نتيجة الإقبال المتزايد على المؤسسات المالية الإسلامية كأداة تمويلية جديدة أثبتت حضورها في السوق العالمية وقدرتها على حماية المستثمرين من أي مخاطر محتملة.**
- **هناك فروقًا شاسعة بين أسلوبي التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي؛ حيث يقوم الأول على تطوير الاقتصاد الحقيقي من خلال وضع هامش ربح يتفق مع القيمة المضافة أو النمو الحقيقي، بينما يقوم الآخر على الفائدة الثابتة بترحيل المديونيات وتعزيز الاقتصاد الوهمي إلى أن تنفجر فقاعة الدين كل حين في أزمة اقتصادية جديدة.**
- **تطبيق نظام التمويل الإسلامي يسمح بتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي، وربط التدفقات المالية بالتدفقات الحقيقية في الاقتصاد؛ مما يمنع حدوث تضخم في التدفقات المالية التي تعد السبب الرئيس لمختلف الأزمات المالية عبر العصور المتباينة.**
- **السبب الرئيس لمختلف الأزمات المالية التي يشهدها النظام المالي العالمي يكمن في تبنيه لنظام تمويل كلاسيكي يعتمد على سعر الفائدة والمضاربة الوهمية، كأسلوبين أساسين في مختلف المعاملات المالية من أجل تحقيق أقصى الأرباح .**
- **إن حل مشكلة الأزمات المالية لا بد أن يكون عبر منظور عقدي ومنهج إيماني قويم يوجه الإجراءات والتقنيات المستخدمة في حل المشكلة الاقتصادية المستفحلة؛ فالمنظومة الاخلاقية تساهم في منع الأزمات في المصارف والأسواق المالية عبر اجتناب الخطر الاخلاقي، ومساوئ عدم الإفصاح، وغياب الشفافية التي هي من أهم عوامل التعثر المالي.**

ثانيا: التوصيات:

- **يجب على المستثمرين المسلمين عدم الانخراط وراء الأنشطة المحظورة بموجب الشريعة، وفي التمويل الإسلامي، لا يجوز بالتالي الاستثمار في شركات تمارس أنشطة محظورة على غرار الخدمات المالية، والقمار، والكحول، والأسلحة، والتبغ، ولحم الخنزير، والمواد الإباحية، كما لا يجوز للمصارف الإسلامية تقديم أي تمويل لهذه الشركات.**
- **لابد من نشر مبادىء التمويل الإسلامي ومميزاته وإظهار قوته التي تستند على أن الأدوات المالية المتماشية مع الشريعة الإسلامية مبنية على الاقتصاد الحقيقي وليس على التنظير والخيال والممارسات الوهمية.**
- **على العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية عدم التفريط في المنظومة الاخلاقية داخل النظام الاقتصادي، وذلك لتعزيز القيم في المعاملات التجارية؛ للسلامة من انهيار المؤسسات المالية وإفلاس الشركات، والبطالة، والركود الاقتصادي، ولأن التشريعات البشرية تفتقر إلى الباعث الديني الذي هو بمثابة الرقيب على تجاوزات الفرد والجماعة.**

***

المصادر والمراجـــع

- القرآن الكريم.
- اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة،١٩٧٧م.
- الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤٢٥هـ.
- إحياء علوم الدين: أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)،دار الشعب، القاهرة .
- إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر): فلاح حسن الحسيني، ومؤيد عبد الرحمن الدوري، دار وائل، عمان، ط٢٠٠٠،١م.
- إدارة البنوك: محمد سعيد سلطان وآخرون، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٩م.
- إدارة السُّيُولَة في المؤسسات المالية الإسلامية (دراسة فقهية اقتصادية): علي محيي الدين القرة داغي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر، ٢٠١٠م.
- الأزمة الاقتصادية العالمية في ضوء الشريعة الإسلامية(الوقف الخيري أنموزجًا):عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية،ط٢٠١٠،١م.
- الأزمة المالية العالمية(الجذور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة): عدلي قندح ، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد: ٣٣٥، أكتوبر ٢٠٠٨.
- أساسيات إدارة البنوك: سيد الهواري، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠م.
- الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي: أميرة عبد اللطيف مشهور، مكتبة مدبولي، القاهرة،ط١٩٩١،١م.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٨م.
- البنوك الإسلامية وأهم مشاكلها العملية: حنان إبراهيم النجار، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، السنة الثالثة، العدد الثالث،١٩٨١م.

- البنوك الإسلامية ودورها في المجتمع الإسلامي: مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، ذو الحجة، ١٤٠٠هـ،العدد١٩٢.
- البنوك الإسلامية: شوقي إسماعيل شحاتة، دار الشروق، المملكة العربية السعودية،١٩٧٧م.
- البنوك الإسلامية: محسن الخضيري، كتاب الحرية، القاهـرة،ط١٩٩٠،١م.
- التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها: محمد إبراهيم أبو شادي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة،ط١٩٩٤،١م.
- التحوط في التمويل الإسلامي:سامي بن إبراهيم السويلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية،١٤٢٨هـ.
- تطور النظام المصرفي الإسلامي: أسامة الطنطاوي، مجلة رابطة العالم الإسلامي، العدد ٣٦٥، السنة ٣٣،١٩٩٥م.
- تقارير المركز حول الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م،مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، منظمة المؤتمر الإسلامي، ، يونيو ٢٠٠٩م..
- التمويل الإسلامي في سياق الاقتصاد الغربي: يوسف خليفة اليوسف، محاضرة ألقيت في المكتبة العامة لمدينة آن أربر الأمريكية في ولاية ميتشغن بتاريخ ٢٠١٠/٣/٤ .
- التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية: بوفليح نبيل، و عبد الله الحرتسي حميد، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم الاقتصاد والإدارة، يومي ٦-٧ أبريل،٢٠٠٩م.
- التمويل الإسلامي:رفيق يونس المصري، دار القلم، دمشق، ط١ ، ٢٠١٢م.
- التواجد العالمي للبنوك الإسلامية(رسالة وأهداف وتحديات): حسن العالي، ندوة الصناعة المالية الإسلامية تحت رعاية: البنك الإسلامي للتنمية، مركز التنمية الإدارية بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية،١٥ ــ ١٨ أكتوبر،٢٠٠٠م.

- دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية: محمود الأنصاري، ندوة بنك فيصل الإسلامي المصري (البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، القاهرة،٣ــ ٥ ديسمبر،١٩٨٣م.
- دور الصيرفة الإسلامية والسوق المالية الإسلامية في الحد من أثــر تدويل الخطر المالي على الأنظمة المالية العربية: لحول عبد القادر، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية يومي ٢٣ و٢٤ فبراير ٢٠١١م.
- دور القيم الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للندوة الافتتاحية للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المعاملات المالية الإسلامية(إسرا)،كوالا لمبور ، ماليزيا ، ٢٦ رجب ١٤٣٢هـ.
- دور القيم والاخلاق في الاقتصاد الإسلامي: يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة،القاهرة،ط١، ١٩٩٥م .
- دور المصارف الإسلامية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية(دليل المصارف الإسلامية الأردنية): حسني علي خريوش، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الكويت، ١٥-١٦ ديسمبر، ٢٠١٠م.
- الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية: محمود عبد الكريم إرشيد، دار النفائس، الأردن،ط٢٠٠٧،٢م.
- ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية: سامر مظهر قنطقجي، دار النهضة، سوريا، ط١، ٢٠٠٨م.
- طبيعة نشاط البنوك الإسلامية وأثره على تخطيط وإدارة الموارد البشرية بها: محمد سمير كامل، مجلة الإدارة، القاهرة، المجلد السابع عشر، العدد(٣)، يناير، ١٩٨٥م.
- الفشل الشرعي والفشل المصرفي الإسلامي(نظرة اقتصادية تحليلية) :معبد علي الجارحي، بدون بيانات.

- في المفاهيم:الاستثمار ، التمويل التقليدي ،التمويل الإسلامي: إبراهيم خليل عليان، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، بحث مقدم لمؤتمر بيت المقدس الخامس، ١٤٣٥هـ.
- المبادئ الأخلاقية في التعامل المالي في أوروبا: مصطفى ملاأوغلو، بحث مقدم للدورة الثامنة عشرة للمجلس، دبلن، يوليو ٢٠٠٨ م .
- مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام: محمد صلاح الصاوي، دار الوفاء،المنصورة، ط١٩٩٠،١م.
- المصارف الإسلامية بين الاستجابة للضرورات الاقتصادية والاجتماعية وتحديات المستقبل: على محمد سعيد الراوي، مجلة الحكمة، بريطانيا، جمادي الثاني،١٤٢٣هـ،العدد٢٥.
- المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية: مدحت كاظم القريشي، وميسون عبدالغني عبدالكريم، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثاني والثلاثون، ٢٠١٢م.
- المصارف الإسلامية: محمد الزحيلي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ١٩٨ .
- مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي(تحليل فقهي واقتصادي):منذر قحف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ.
- منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد): أحمد النجار، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة،١٩٧٩م.
- النظام المصرفي (خصائصه ومشكلاته): رفيق يونس المصري، مجلة دراسات في الاقتصاد الإسلامي،١٤٠٥هـ.
- هل التمويل الإسلامي حل لمشاكل الأزمات المالية العالمية المتكررة: خالد حسن زبدة، ملحق جريدة القدس الاقتصادي، العدد رقم(١٦)، أيار ٢٠١٤م.

***